الاستحقاق اولاً والباقي من التفاصيل

فؤاد دعبول

كان اسبوع الحوار ناقصاً، ذلك ان افرقاءه لم يكتمل شملهم، لان نصف الوطن اعتذر ونصفه الآخر شارك.
صحيح، ان رئيس الجمهورية، هو بمثابة تغطية، حضوراً ونصاباً، الا ان الاجماع في المسائل الوطنية واجب.
عملياً ان اي مؤتمر تقاطعه «القوات اللبنانية» و«حزب الله» و«تيار المرده» والامير طلال ارسلان، ثغرة اساسية فيه. لا يكفي حضور «تيار المستقبل» و«التيار الوطني الحر» والمستقلون بمن فيهم الرئيس تمام سلام والاستاذ نبيه بري والاستاذ وليد جنبلاط لملئها.
بيد انه يعني شيئاً هاماً، وهو «التنوّع السياسي» في التمثيل والاحتجاب، وغياب حدة الاصطفاف السياسي.
ويقول الرئيس نبيه بري، ان كسر حدّة الاصطفاف يكون مفيداً احياناً، على صعيد ردم الهوّة بين المختلفين في المواقف.
الا ان هذا لا يعني ان مؤتمر الحوار كانت تنقصه التغطية الكاملة، ويعوزه حضور شرائح اساسية على صعيد الوطن، لكنه، ساعة يكون المصير متعلقاً بالبلد، فان «الجزئية» هي بمثابة الكل، ايجاباً او سلباً. وربما تكون «الكلية» هي الاهم.
قبل ربع قرن كان ركن سياسي يقوم بجولة في المناطق، فبادره شاب ينتمي الى احدى القوى المعارضة لـ «تيار المستقبل» بان اي تحرك سياسي يبقى ناقصاً، اذا لم تشارك فيه قوى «الممانعة».
الا ان احد الحاضرين سأله عمن يعني بـ «قوى الممانعة»، فرد بانها المؤيدة للنظام السوري او المؤيدة له قومياً وسياسياً. الا ان «موجة ضحك» انتابت السائل الذي اردف سؤاله بسؤال ثانٍ: هل تدلنا على اي نقطة امتنعت عن ادائها قوى الممانعة، خصوصاً على صعيد المواجهة مع العدو الاسرائيلي.
طبعاً، صمت المتحدث ولم يجب، لكنه وضع رأسه بين يديه وراح «يفلسف» افكاره، هي نظريات سياسية لم تقنع احداً.
هل مؤتمر الحوار يحقق الغاية التي من اجلها، كانت الدعوة اليه.
لا احد يمكنه الجواب الآن، لان الوطن مشغول بهدف اساسي الا وهو انجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده، والا فان الدستور اللبناني يكون قد اصابته نكسة سياسية رهيبة، كما يقول الوزير والنائب السابق بهيج طبّارة.
صحيح، ان «حكومة المصلحة الوطنية» تألفت اساساً لانجاز هذا الاستحقاق، الا ان المهمة التي امتشقها الرئيس تمام سلام تكون في محنة قاسية، لان «الفراغ» الدستوري هو بمثابة كارثة على الوطن، لانه يكون قد اخفق في مهمة هي الاقدس والاشرف، بين معظم المهمات الملقاة على عواتقه، وفي مقدمتها اجراء الانتخابات النيابية المقبلة، وفق قانون عصري وحديث.
وفي رأي الرئيس سلام، انه تمهّل اكثر من عشرة اشهر، في التأليف، رغبة من رئيس الجمهورية ومنه، في تأليف حكومة جامعة للشمل، والا كان اسهل شيء عليها، تأليف «حكومة حيادية» او حكومة غير سياسية، او حكومة من غير المرشحين للرئاسة الاولى، واستطراداً من غير المنحازين الى احد المرشحين للمنصب الاول في الجمهورية اللبنانية.
كان النائب السابق لرئيس مجلس الوزراء عصام فارس يرئس اللجان الوزارية، وفي احدى الاجتماعات التي ضمت الوزراء السابقين: الرئيس نجيب ميقاتي (كان يومئذ وزيرا للاشغال العامة والنقل وبهيج طبارة وزير العدل، وكريم بقرادوني وزير التنمية الادارية وفؤاد السعد وزير البيئة)، يقول ان لا استقرار ولا ديمقراطية ولا تنمية، اذا لم يكن ثمة قانون تسهر الدولة على تنفيذه وعلى تطويره، ولا تستقيم الهوية للمواطن وللوطن، اذا لم يكن ثمة سيادة على الوطن كله. لان لا حرية ولا ديمقراطية مع الفوضى، ولا استقرار ولا تنمية مع الارتجالية، ولا هوية ولا سيادة مع المزاجية.
سأله احد الوزراء الحاضرين، عما اذا كان «يغرد» خارج الواقع.
ورد عصام فارس انه، انسجاما مع ادائه الواقعي، يرى انه اذا ما تعذر، لاسباب خارجية مؤثرة في الداخل، فان بناء المؤسسات السياسية للدولة هو المطلوب.
واردف عصام فارس: ما المانع من صب الجهود من بناء الادارات وتفعيل الخدمات العامة وتحسين الصمود الداخلي، عن طريق توطيد ثقة المواطن بالدولة وتفعيل التنمية.
ولذلك، فقد اعتذر عصام فارس في العام ٢٠٠٢ عن ترؤس لجنة وزارية اقترح مجلس الوزراء تشكيلها من الوزراء المسيحيين، لدرس التوازن الطائفي، وتوزيع وظائف الفئة الاولى على الطوائف.
ولاحظ عصام فارس انه بين العام ٢٠٠٢ والعام ٢٠٠٣، هناك ١٩ لجنة انجزت توصياتها وبقيت عشرة لم تتوصل الى الانتهاء في حينه من عملها. لان بعضها يحتاج الى «تقارير علمية» والى ارقام اجمالية. والى الاستعانة بخبراء، كما رأى مع اللجنة الوزارية المعتكفة دراسة القطاع العام وتقديماته ونفقاته الى خفض الفاتورة الصحية، والى تشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال)، كما ان بعضها يحتاج الى انشاء نظام الحماية الاجتماعية.
كان عصام فارس رجل دولة، في دولة تعيش على الاوهام، اكثر من عيشها على الواقع، او تعايشها مع النظم الدولية المعتمدة في تطوير الدولة، حيثما تكون.
والدولة، مطلوب منها الان اساسا، انجاز الاستحقاق الرئاسي في موعده، وما تفعله غير ذلك، يكون خيرا يضاف الى الخير المطلوب.
لقد غادر عصام فارس لبنان، عندما وجد ان السلطة، استعانت بقانون هجين للانتخابات، جرى اقراره في العام ١٩٦٠. لقد «هرب» من سلطة تسلط على الناس، وترفض ان تكون سلطة للناس على المرافق والدوائر.
ومنذ رحيله مرغما عن البلاد، وعودته الى «عالمه» وهي، وعلى تنوعها تغرق في عالم متخلف، وتمعن في دفع البلاد الى الوراء، وفي التقهقر عن مواكبة تطورات العصر. والحكومة «الجامعة» التي شكلها الرئيس سلام، تضم وجوها طيبة وطموحة، لكنها تواجه ضياعا سياسيا بين العلم الذي اختزنته في الجامعات، والواقع الرازح تحت سنوات طويلة من التخلف.
الا ان المطلوب من الحكومة اولا، انجاز الاستحقاق الدستوري في موعده، والذهاب بالبلاد الى قانون عصري للانتخابات من دون ان تتحمل اوزار القوانين السابقة.
ولا بأس، بالنسبة الى الناس، اذا ما انشغلت الحكومة بمعالجة ما يتيسر لها خلال المائتي يوم الباقية امامها، من المشاكل الاقتصادية والقضايا الحياتية.
الا ان السؤال يبقى: لماذا تعرف الحكومات ما هو مطلوب منها، ولا تفعل شيئا لمعالجته؟
انها قصة كل حكومة، وقصة كل عهد، وقصة البلد المتوارثة من عهد الى عهد.■

لبنان